الأمم المتحدة

A/65/866

الجمعية العامة

Distr.: General
20 June 2011
Arabic
Original:

الدورة الخامسة والستون

البندان ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٦/٦١ المعنون ”تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي“، أن تجري استعراضا لتنفيذ ذلك القرار في دورتها الخامسة والستين. وفي رسالتي المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١، عيّنت أوكتافيو إيراسوريس، الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة، ليضطلع بمهام الميسّر ويقود المشاورات بشأن استعراض تنفيذ القرار.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أحيل طيه التقرير النهائي والتوصيات بشأن استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي الاجتماعي (انظر المرفق).

واستنادا إلى المشاورات التي أجريتها، فإني أعتزم تقديم اقتراح إلى الجمعية العامة باعتماد التقرير وتشجيع أصحاب المصلحة المشار إليهم في التقرير على متابعة ما ورد فيه من توصيات.

240611 230611 11-37993 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مقدمة

معلومات أساسية

١ - اتخذت الجمعية العامة قرارها ١٦/٦١ في إطار متابعة القرارات التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات بشأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرتان ١٥٥ و ١٥٦).

٢ - وقررت الجمعية العامة، في الفقرة ٢٤ من قرارها ١٦/٦١، أن تجري استعراضا لتنفيذ القرار في دورتها الخامسة والستين.

٣ - وسعياً إلى تنفيذ ذلك القرار، طلب رئيس الجمعية العامة إلى الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة، أوكتافيو إيراسوريس، أن يتولى قيادة المشاورات غير الرسمية ويضطلع بدور الميسّر. وأبلغ رئيس الجمعية العامة الممثلين الدائمين والمراقبين الدائمين لدى الأمم المتحدة بالموضوع في رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويجسد هذا التقرير النتائج التي تمخضت عنها تلك المشاورات غير الرسمية.

إعداد التقرير

٤ - يستند هذا التقرير إلى وجهات النظر التي أعربت عنها الدول الأعضاء على مدى الجولات الثلاث من المشاورات غير الرسمية للجمعية العامة، المعقودة في ٧ و ١٥ آذار/مارس، و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١.

٥ - وبغية تحديد المجالات الرئيسية اللازم تغطيتها، أجرى الميسّر مشاورات غير رسمية مع مختلف الوفود والمجموعات الإقليمية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، مكّنته من تحديد المجالات التي ترغب الدول الأعضاء في التركيز عليها.

٦ - ثم وجه الميسّر رسالة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى الممثلين الدائمين والمراقبين الدائمين لدى الأمم المتحدة، يقترح فيها النظر في طائفة من البنود خلال أول جولتين من المشاورات، دون المساس بحق الوفود في الإدلاء بالبيانات التي ترى أنها ذات صلة بالموضوع.

٧ - وكُرست المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٧ آذار/مارس ٢٠١١ للنظر في المواضيع التالية: (أ) الاعتبارات العامة المحيطة بعملية استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١؛ (ب) ومنتدى التعاون الإنمائي؛ (ج) والاستعراض الوزاري السنوي.

٨ - وفي ما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية التي أجريت في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، كانت المواضيع التي اقترحها الميسّر كالتالي: (أ) علاقات المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع الأجهزة الأخرى؛ (ب) والاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ (ج) وأساليب عمل المجلس؛ (د) ومسائل أخرى.

٩ - وفي رسالة مؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠١١، دعا الميسّر الدول الأعضاء إلى جولة ثالثة من المشاورات غير الرسمية بغية النظر في مسائل تتصل بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ ويتوقع أن يكون للوفود تعليقات إضافية بشأنها.

١٠ - وشملت الجولة الثالثة من المشاورات غير الرسمية، المعقودة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، المسائل التالية على وجه الخصوص: (أ) إمكانية عقد اجتماع منتدى التعاون الإنمائي كل عام؛ (ب) والعملية التحضيرية، ومستوى التمثيل، ومتابعة نتائج الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ (ج) والتعديلات المحتملة في جدول أعمال الدورة المستأنفة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر؛ (د) وتقارير الهيئات الفرعية للمجلس؛ (هـ) وتحسين العلاقات بين المجلس والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

١١ - ويستند الفرع المتعلق بالاستنتاجات والتوصيات في هذا التقرير إلى الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والتعليقات التي أبدتها أثناء المشاورات غير الرسمية. والاستنتاجات والتوصيات موجهةٌ إلى رئيس الجمعية العامة، بعد إعدادها استجابةً لطلبه إجراء استعراض لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١، وتقع المسؤولية عنها على عاتق الميسّر وحده.

أولا – موجز مواقف الدول الأعضاء

١٢ – تتمحور الآراء والتعليقات والاقتراحات الموجزة أدناه، حسبما أعربت عنه الدول الأعضاء خلال الجولات الثلاث من المشاورات غير الرسمية للجمعية العامة، حول المواضيع التي حددها الميسّر في رسالتيه المؤرختين ١٧ شباط/فبراير و ٢١ آذار/مارس ٢٠١١.

ألف – الاعتبارات العامة المحيطة باستعراض تنفيذ القرار ١٦/٦١

١٣ – أفاد عدد من الوفود بأن قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ كان خطوة إيجابية ذات أهمية نحو تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإرساء دوره الرئيسي في مناقشة السياسات الإنمائية وصوغها. وقد شجع القرار أيضا إقامة حوار بناء فيما بين الدول الأعضاء بشأن سبل المضي قدما صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ – واتفقت عدة وفود على أن قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ حديثٌ نسبيا، وأن التجربة المكتسبة في إطار تنفيذه ما زالت متواضعة. بيد أنها رأت أن ثمة مجالا لإجراء بعض التحسينات.

١٥ – وأفادت عدة وفود بأن العملية ينبغي أن تركز على استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١، بدلا من تناول الجوانب الأخرى من أعمال المجلس التي تتجاوز نطاق أحكام القرار أو تستتبع تغييرات أساسية.

١٦ – وأفادت مجموعة من الوفود بأن هناك مجالا لتحسين العلاقة بين منتدى التعاون الإنمائي والاستعراض الوزاري السنوي. فبفضل هذا التحسن في العلاقة، سوف يتمكّن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من إجراء استعراض واسع النطاق للتعاون الدولي من أجل التنمية، وصوغ استجابات شاملة على صعيد السياسات العامة. وستتعزز أيضا الصلة بين الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بالإضافة إلى تحسين تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات في مجال تذليل التحديات المتصلة بالتنمية.

١٧ – وذكر أحد الوفود أن ثمة مجالا لتحسين العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجموعة الـ ٢٠، وأن بوسع المجلس أن يساهم في البرنامج الإنمائي لمجموعة الـ ٢٠.

باء – منتدى التعاون الإنمائي

١٨ – لاحظت مجموعة من الوفود أن الهدف من المنتدى إنما هو توفير منبر لمناقشة جميع جوانب التعاون الإنمائي الدولي وتحسين إدارته وفعاليته وتأثيره في الأهداف الإنمائية المتفق عليها. ولذلك، ينبغي أن يصبح المنتدى هو المحفل الدولي الرئيسي لمناقشة السياسات الإنمائية،

ولا سيما في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة وتأثيرها في نوعية تمويل التعاون الإنمائي وحجمه، كما ينبغي إبراز دوره بشكل أكبر.

١٩ - وأيد أحد الوفود تعزيز المنتدى بشكله الحالي في إطار الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٠ - وأفادت مجموعة من الوفود بأنها تحبذ تجنب إضفاء مزيد من الشكليات على المنتدى. وذهبت إلى أنها تفضل أن تبقى المناقشات التي تجري في إطار المنتدى غير رسمية، واقترحت تعزيز الطابع الجامع للمنتدى وتوسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة كافة.

٢١ - ورأت مجموعة أخرى من الوفود أنه يتعين على المنتدى أن يقوم باستعراض اتجاهات التعاون الإنمائي، ولا سيما لضمان استجابة التعاون الإنمائي لاحتياجات البلدان النامية، وكفالة أن تكون نوعية التمويل الإنمائي وحجمه كافيين لتلبية احتياجات البلدان النامية، وأن يكون التعاون الإنمائي منسقا بما يكفي على الصعيد الدولي لكفالة تحقيق أهدافه ونتائجه.

٢٢ - وقالت بعض الوفود إنه ينبغي إتاحة مزيد من الوقت للمنتدى لكي يطور إمكاناته كاملة، لا سيما وأنه لم يعقد اجتماعاته سوى في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠.

٢٣ - ورأت وفود أخرى أنه ينبغي تعزيز اتساق المواضيع التي يتناولها المنتدى مع جدول أعمال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل أوثق.

٢٤ - واقترح أحد الوفود تنظيم المنتدى في شكل اجتماعات مائدة مستديرة أو مجموعات تركيز بدلا من الجلسات العامة. واقترح وفد آخر إيلاء مزيد من الاهتمام للعلاقة الوثيقة التي تربط بين منتدى التعاون الإنمائي والمنتديات الرفيعة المستوى بشأن فعالية المعونة التي تنظمها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٥ - وأعلنت مجموعة من الوفود أنها لا تمانع إمكانية عقد المنتدى سنويا، عوض عقده مرة كل عامين كما هو الحال الآن، وذلك توخياً للاستفادة من الاستعراض الوزاري السنوي. وأبدت مجموعة أخرى من الوفود عدم ممانعتها استكشاف تلك الإمكانية، بيد أنها شددت في الوقت نفسه على أن تغييرا من هذا القبيل قد يرهق الموارد البشرية والمالية لأقل البلدان نموا، ولا سيما إذا واصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقد دوراته بالتناوب بين نيويورك وجنيف. وأعرب وفد آخر عن استعداده لمناقشة إمكانية عقد المنتدى سنويا متى وُضعت له أهداف واضحة.

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت عدة وفود أن عقد المنتدى كل سنة قد يؤثر سلبا في مستوى المشاركة ونوعية الأعمال التحضيرية، وقد يسفر عن إعطاء أهمية أكبر للعملية في حد ذاتها بدلا من جوهرها.

٢٧ - وفيما يتعلق بجدول أعمال المنتدى، أعربت معظم الوفود عن رأي مفاده أن الأولوية ينبغي أن تعطى لمواضيع تتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٨ - وأعرب بعض الوفود عن تفضيله أن تكون المناقشات التي تجري في إطار المنتدى على قدر أكبر من التركيز وأن تنصبّ على الجوانب الفنية. وقالت مجموعة أخرى من الوفود إنه من الممكن مناقشة المواضيع التالية في المنتدى: فعالية المعونة، والجهات المانحة الجديدة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمساءلة المتبادلة إزاء الأهداف الإنمائية للألفية. وحذرت عدة وفود من مغبة تحديد جدول أعمال المنتدى في وقت مبكر جدا، لأن ذلك قد يحد من مرونة المنتدى وينتقص من قدرته على توفير استجابة سريعة للتحديات الجديدة.

٢٩ - وقال أحد الوفود إن المنتدى ينبغي أن يتصدى لأوجه القصور التي تعتري نظام التعاون الإنمائي الدولي بدلا من تناول مواضيع جديدة. وأشار بعض الوفود إلى أن المنتدى ينبغي أن يتناول موضوعا واحدا أو موضوعين في كل دورة.

٣٠ - وفيما يتعلق بمستوى المشاركة في المنتدى، رأت عدة وفود أن الترتيب الحالي (مستوى عمل رفيع الدرجة) كاف، وأنه ينبغي تعزيز الطابع التفاعلي للنقاش من أجل تشجيع المشاركة. وأعربت مجموعة أخرى من الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي رفع مستوى المشاركة.

٣١ - وفيما يتعلق بنتائج المنتدى، أعربت مجموعة من الوفود عن اهتمامها باستكشاف إمكانية إعداد وثيقة ختامية عن طريق التفاوض.

٣٢ - ورأت مجموعة أخرى من الوفود أن الموجز الذي أعده رئيس المجلس عن المنتدى يجسد بشكل كاف جميع الآراء والدروس المستخلصة، ويفي بغرض تبادل الممارسات الجيدة، ويعبر عن طبيعة المنتدى كمنبر للحوار. ورأت الوفود أن إعداد وثيقة ختامية عن طريق التفاوض من شأنه أن يغير طبيعة المنتدى وينتقص من قيمته المضافة مقارنة مع سائر المنتديات أو الهيئات.

٣٣ - أما فيما يتعلق بمتابعة حصيلة المنتدى، فقد أفادت مجموعة من الوفود بأنه قد يكون من المستصوب إنشاء آلية لمتابعة الالتزامات المتعهد بها وكفالة استمرارية عمل المنتدى بما يحفظ أهميته وفعاليته. وأشارت وفود أخرى إلى أن الموجز الذي أعده رئيس المجلس

الاقتصادي والاجتماعي كافٍ لضمان النجاح في تنفيذ ولاية المنتدى وأنه لا داعي بالتالي إلى إنشاء آلية رسمية للمتابعة.

جيم – الاستعراض الوزاري السنوي

٣٤ – أكدت مجموعة من الوفود أن الاستعراض الوزاري السنوي يهدف إلى استعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتقديم التوجيه للدول الأعضاء والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة.

٣٥ – وتحدثت غالبية الوفود بشكل إيجابي عن العروض الطوعية الوطنية، وقالت إنها مكنت من استعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

٣٦ – ودعت مجموعة من الوفود البلدان المتقدمة النمو إلى الاستفادة من العروض الطوعية الوطنية لتبادل الآراء بشأن موضوعات محددة في مجال التنمية.

٣٧ – ورأت عدة وفود أنه من الممكن تعميم الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المنبثقة عن العروض الطوعية الوطنية بشكل أفضل. وأشارت وفود أخرى إلى ضرورة زيادة مساهمة أصحاب المصلحة الآخرين في العروض، وضمان مزيد من النقاش التفاعلي بشأن العروض. واقتُرِح أيضا أنه ينبغي للمواضيع الرئيسية للعروض أن تكون محددة بشكل أوضح حتى يتسنى النظر فيها بتعمق.

٣٨ – وأشارت عدة وفود إلى ضرورة تحسين مستوى المشاركة في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما في الاجتماعات بشأن العروض. واقترح أحد الوفود أنه، تحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يُعقَد الاستعراض الوزاري السنوي مباشرة بعد الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وأعرب وفد آخر عن ارتياحه للمستوى الحالي للتمثيل.

٣٩ – وشددت مجموعة من الوفود على أن الحاجة تدعو إلى تحسين العملية التحضيرية للاستعراض الوزاري السنوي على الصعيد الإقليمي، وأنه يمكن تحقيق ذلك بمشاركة اللجان الاقتصادية الإقليمية. ورأت الوفود أن ذلك يمكن أن يشجع أيضا على تحقيق مستوى أعلى من المشاركة في الاستعراض الوزاري السنوي.

٤٠ – وفيما يتعلق بإمكانية وضع آلية لاستعراض الأقران، حبذت الغالبية العظمى من الوفود الاحتفاظ بالطابع الطوعي للعروض الطوعية الوطنية وما يتعلق بها من خصائص.

ورأت أن انتهاج أسلوب آخر قد يتسبب في إثارة مناقشات تصادمية من شأنها أن تؤثر في مستوى المشاركة والالتزام بالعملية.

دال – العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى

٤١ – أشارت عدة وفود إلى الحاجة إلى إحراز تقدم معتدل ومتزايد تدريجيا، بدلا من إجراء تغييرات جوهرية، في إطار تعزيز العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى.

٤٢ – وشددت وفود أخرى على ضرورة مراعاة قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، من أجل تعزيز أوجه التآزر وتحسين العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر هيئات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالجمعية العامة، أشارت عدة وفود إلى أهمية زيادة توثيق العلاقة بين المجلس والجمعية العامة وتجنب الازدواجية، وبخاصة فيما يتعلق باللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية.

٤٣ – وأكدت مجموعة من الوفود على أنه من الضروري في بعض الأحيان أن يكرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة عملهما، ذلك أن الهيئتين يمكن أن تتناولا المواضيع نفسها من وجهات نظر مختلفة.

٤٤ – وأشارت مجموعة أخرى من الوفود إلى أهمية تعزيز العلاقة بين رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس الجمعية العامة، وبين هيئة مكتب المجلس وهيئات مكاتب لجان الجمعية العامة المعنية بالموضوع.

٤٥ – ونوه أحد الوفود إلى أهمية تحسين العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، مشيرا إلى أن المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أنه يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يوافي مجلس الأمن بمعلومات.

٤٦ – وفيما يتعلق بالعلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج، أشارت مجموعة من الوفود إلى أهمية زيادة وتيرة الاجتماعات المشتركة، واقترحت في هذا الصدد أنه ينبغي تخصيص يوم أو يومين لهذا التفاعل أثناء الدورة المستأنفة للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

٤٧ – وأشارت مجموعة أخرى من الوفود إلى ضرورة تحسين شكل الاجتماع السنوي الحالي لمكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مكاتب هيئاته الفرعية. ويمكن للّجان الفنية أن تعالج المواضيع المدرجة على جدول أعمال المجلس من وجهة نظرها الخاصة، على غرار ما قامت به لجنة السكان والتنمية فيما يتعلق بموضوع الاستعراض الوزاري السنوي.

٤٨ - وأعربت عدة وفود عن اهتمامها بإقامة علاقة أوثق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. واقترح أحد الوفود أن يقدم رئيس اللجنة إحاطة إلى المجلس بشكل منتظم بشأن حالة البلدان التي تقوم اللجنة باستعراضها.

٤٩ - وأيدت عدة وفود الإبقاء على الممارسة الحالية المتمثلة في عقد اجتماعات مشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، نظرا لما تتيحه تلك الاجتماعات من فرص إضافية لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك. وفي هذا الصدد، أشار أحد الوفود إلى أنه من الأفضل الاحتفاظ بنمط يتسم بالمرونة.

٥٠ - وأشار وفد آخر إلى أنه من الأفضل الانتظار إلى حين اكتمال تجهيز لجنة بناء السلام لتنفيذ ولايتها قبل النظر في إنشاء إطار جديد للعلاقات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة.

هاء - الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٥١ - أشارت مجموعة من الوفود إلى أهمية الاجتماع الخاص الرفيع المستوى في سياق جهود المتابعة لكفالة تمويل جدول أعمال التنمية وإلى دوره في مد الجسور بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، وكذلك مع الكيانات الأخرى. ويمكن تحسين الدورات القادمة من هذا الاجتماع استنادا إلى الخبرة المكتسبة من اجتماع عام ٢٠١١.

٥٢ - وأكدت مجموعة أخرى من الوفود أن أهمية الاجتماع الخاص الرفيع المستوى وتأثيره في انحسار. وأشارت إلى ضرورة تعزيز مستوى مشاركة الوفود في نيويورك (على مستوى ممثل دائم) وفي العواصم، وكذا مستوى مشاركة المنظمات المعنية.

٥٣ - وفي الوقت نفسه، رأت مجموعة من الوفود أن إجراء تغييرات كبيرة في ولاية الاجتماع وشكله أمرٌ سابق لأوانه، حيث إنه يشكل جزءا من عملية متابعة تمويل التنمية. إلا أنه من الممكن إدخال بعض التعديلات.

٥٤ - واقترح أحد الوفود استخدام الاجتماع لأغراض إجراء استعراض سنوي أوسع نطاقا لمدى اتساق عمل مختلف الكيانات المعنية. ومن شأن ذلك الاستعراض أن يساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تبوُّء مركزه كمنبر للمناقشات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والمالية في الأمم المتحدة.

٥٥ - ووافق عدد من الوفود على أن كفالة مستوى رفيع من المشاركة في الاجتماع عنصر مهم لنجاح الاجتماع. وفي هذا الصدد، اقترح أحد الوفود شكلا أكثر دينامية للاجتماع، على غرار المحفل الاقتصادي العالمي، المعقود في دافوس، سويسرا.

٥٦ - وأشار بعض الوفود إلى أنه يمكن تحسين مستوى المشاركة إذا تم الإعلان عن موعد الاجتماع وجدول أعماله في وقت مبكر، واتخذ قرارٌ بشأنهما بالتنسيق الوثيق مع الدول والمنظمات المشاركة.

٥٧ - وقالت مجموعة من الوفود إن ضمان توازن أفضل بين الجلسة الافتتاحية والمناقشات الموضوعية قد يكون حافزا لرفع مستوى التمثيل. وتحقيقا لهذه الغاية، اقتُرِح استخدام تقنية التداول بالفيديو أو توفير الأموال لضمان مشاركة ممثلي البلدان النامية على المستوى الوزاري.

٥٨ - وفيما يتعلق بشكل الاجتماع، وافقت عدة وفود على أن إقامة حوار يتسم بقدر أكبر من التفاعل من شأنه أن يحفز النقاش. واقترح بعض الوفود أنه ينبغي تعميم وثائق المعلومات الأساسية وعروض المتكلمين في وقت مبكر.

٥٩ - وأكدت عدة وفود ضرورة إعداد مكتب المجلس لجدول الأعمال بتنسيق وثيق مع المنظمات المعنية.

٦٠ - واقترحت عدة وفود أنه ينبغي أن يركز الاجتماع على موضوع أو موضوعين لا أكثر.

٦١ - وفيما يتعلق بمتابعة الالتزامات المنبثقة عن الاجتماع، قالت مجموعة من الوفود إن هناك مجالا لتحسين عملية المتابعة. واقترحت استطلاع بعض الأفكار، بما في ذلك إمكانية استعراض الوفاء بما تتعهد به مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد من التزامات في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية؛ وقيام هيئة مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعزيز متابعة بنود جدول أعمال الجلسات الموضوعية على مدار السنة؛ وإعداد أمانة المجلس لتقرير عن الالتزامات المتعهد بها في الاجتماع الخاص للعام السابق؛ وقيام رئيس المجلس بتوجيه رسالة إلى المؤسسات المعنية تتضمن موجزه والنتائج الرئيسية التي تمخض عنها الاجتماع. ويمكن أيضا توجيه الدعوة إلى الرئيس للمشاركة في اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٦٢ - ورأت مجموعة أخرى من الوفود أنه لا داعي لإجراء تغييرات في عملية متابعة نتائج الاجتماع، وأنه من الأفضل تعزيز الطابع الشامل للعملية، بما يحسّن التنسيق بين الاجتماع

الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي تنظمه الجمعية العامة.

٦٣ - وقال وفد آخر إنه ينبغي دراسة العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد في سياق عملية تمويل التنمية بدلا من المشاورات غير الرسمية المتعلقة بقرار الجمعية العامة ١٦/٦١.

واو - أساليب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦٤ - شددت مجموعة من الوفود على أهمية تزويد أعضاء المكتب الجدد بالتوجيه اللازم بشأن ما يكلّفون بتنفيذه من مهام. ويشمل ذلك التوجيه تقديم إحاطة عن النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإجراء تحليل لما سيتخذه المجلس من قرارات رئيسية خلال العام. وبالمثل، ينبغي عقد اجتماع بين المكتب الجديد والمكتب المنتهية ولايته في مطلع كل عام من أجل نقل الخبرة والمعلومات. وينبغي إيلاء أهمية أكبر لتقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق خلال انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس.

٦٥ - وذكرت مجموعة أخرى من الوفود أنه يمكن تحسين أساليب عمل المجلس باعتماد نهج مماثل للنهج الذي اتبعته رئيسة اللجنة الثانية في عام ٢٠١٠، والذي توج باتخاذ قرار رسمي. وشددت المجموعة على أن المهارات القيادية لرئيس المجلس تتسم بأهمية بالغة في تحديد نجاح دورات المجلس. واقترحت أيضا أن يخدم أعضاء المكتب لفترة أطول بغية تعزيز استمرارية عمل المجلس وكفاءته.

٦٦ - وأشارت مجموعة من الوفود إلى قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة وإلى العلاقة بين مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكاتب المجالس التابعة لمختلف صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. فمن اللازم الارتقاء بنوعية الاجتماعات في ما بين تلك المكاتب لجعل عمل المجلس أكثر ملاءمة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الصناديق والبرامج والعكس بالعكس.

٦٧ - وشددت مجموعة من الوفود على ضرورة تحسين كفاءة أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إتاحة معلومات إضافية لأعضاء المجلس في بداية كل عام. وينبغي أيضا إعلام الدول الأعضاء مسبقا بالوثائق ذات الصلة بكل دورة أو جلسة.

٦٨ - وقالت مجموعة أخرى من الوفود إنه يتعين أن تعمل أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكتبه معاً بشكل أوثق، ولا سيما من أجل كفالة التحضير لجلسات المجلس ودوراته قبل انعقادها بوقت كاف.

زاي – العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

٦٩ – شددت مجموعة من الوفود على أهمية تعزيز مجلس الرؤساء التنفيذيين مع تحسين شفافيته ومساءلته في الوقت نفسه. وأعربت الوفود أيضا عن تأييدها تكريس مزيد من الاهتمام لاستعراض متابعة الوفاء بالتزامات مجلس الرؤساء التنفيذيين وولاياته. واقترحت أن يتم ذلك في الأسبوع الثالث أو الرابع من شهر حزيران/يونيه، إلى جانب استعراض تقارير الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧٠ – وأكدت عدة وفود على أهمية جلسات الإحاطة التي يعقدها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقب دورات مجلس الرؤساء التنفيذيين، وفقا لأحكام الفقرة ٤ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤.

٧١ – ووجهت مجموعة من الوفود الانتباه إلى أحكام المادتين ٥٧ و ٦٣ من ميثاق الأمم المتحدة، التي يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينسق بموجبها أنشطة الوكالات المتخصصة عن طريق التشاور وتقديم التوصيات.

حاء – مسائل أخرى

٧٢ – في ما يتعلق بالدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أشارت مجموعة من الوفود إلى أنه ينبغي التقليل من الازدواجية إلى أدنى حد ممكن. فعلى سبيل المثال، ومع أن الهدف من الجزء المتعلق بالتنسيق هو تعزيز متابعة منظومة الأمم المتحدة للإعلان الوزاري، فمن الضروري توضيح ماهيته وعلاقته بالجزء العام.

٧٣ – وأعرب عن رأي مفاده أن الجزء العام يغطي مواضيع كثيرة للغاية، وأن المناقشات كثيرا ما تتسم بالسطحية. ومن بين الحلول الممكنة نقل مناقشة العمل الإداري، الذي يُستعرض حاليا في الجزء العام، إلى خارج الدورة الموضوعية، مثلا في دورة المجلس المستأنفة.

٧٤ – وأكدت مجموعة من الوفود أنه قد يكون من المفيد عقد مناقشات موضوعية في دورة المجلس المستأنفة في تشرين الأول/أكتوبر.

٧٥ – غير أن أحد الوفود شدد على أن نقل مناقشة المسائل من الدورة الموضوعية إلى الدورة المستأنفة قد يتسبب في الخلط بين أهداف الدورتين.

٧٦ - وشدد وفد آخر على ضرورة تحسين التفاعل بين الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية والجزء المتعلق بالتنسيق من الدورة الموضوعية، واقترح أساليب لتحسين تماسك المنظومة في الأنشطة التنفيذية الرامية إلى بناء السلام في البلدان الخارجة من النزاع.

٧٧ - وأشارت مجموعة من الوفود إلى ضرورة تحسين التنسيق بين جدول أعمال المجلس وجدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، لكي يتمكن المجلس من تعزيز المتابعة الفعالة التي يقوم بها جميع أصحاب المصلحة المعنيين لولايات المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة.

٧٨ - وأشارت عدة وفود إلى أنه ينبغي تحسين التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات غير التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وإبراز دور المجلس. وشددت بعض الوفود على أهمية تحسين معرفة عامة الجمهور بعمل المجلس وزيادة مشاركة البرلمانات الوطنية في هذا العمل.

٧٩ - واقترح أحد المتكلمين تحسين قدرة المجلس على التصرف سريعا إزاء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية لكي تبرز صورته أكثر لدى الجمهور.

٨٠ - وشددت مجموعة من الوفود على أن هناك جانبا مهما للغاية في القيمة المضافة التي يحققها المجلس يتمثل في دور المجلس في تعزيز التفاعل بين مختلف أصحاب المصلحة. وقد حسّن هذا الدور النظرة إلى أهمية عمل منظومة الأمم المتحدة في سياق معالجة القضايا التي تحظى باهتمام عالمي.

٨١ - واقترحت مجموعة من الوفود تعزيز اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية.

٨٢ - وأشار أحد المتكلمين إلى أنه يمكن الاستفادة من المشاورات مع الشركاء غير التقليديين والمجتمع المدني والقطاع الخاص في عدد من القضايا الناشئة، من قبيل الصحة والعلوم والتكنولوجيا وإدارة الإنترنت.

٨٣ - واقترحت بعض الوفود استكشاف إمكانية إنشاء آلية لرصد الالتزامات المتعهد بها خلال المناسبة السنوية للأعمال الخيرية.

٨٤ - وفي المشاورة غير الرسمية المعقودة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، بحثت الوفود بعض الأفكار التي طرحت خلال الجولتين السابقتين من المشاورات.

٨٥ - وأُعرب عن آراء متباينة بشأن الاقتراح الداعي إلى إعادة صياغة جدول أعمال الدورة المستأنفة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تشرين الأول/أكتوبر. ووافقت بعض الوفود على إمكانية استخدام الدورة المستأنفة لاستعراض تقارير الأمناء التنفيذيين للجان

الإقليمية وتقارير صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. وهذا من شأنه أن يتيح المزيد من الفرص للحوار والتفاعل.

٨٦ - وحذرت مجموعة من الوفود من مغبة تجزيء الدورة الموضوعية، ودعت إلى استعراض تقارير الهيئات الفرعية بصورة متكاملة.

٨٧ - وشددت عدة وفود على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر لموضوع التعاون الإقليمي، ودعت إلى استكشاف السبل الكفيلة بتنشيط الحوار مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة في الدورة الموضوعية.

٨٨ - ووافقت مجموعة من الوفود على اقتراح إرجاء عرض تقارير الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأسبوع الثالث أو الرابع من شهر حزيران/يونيه، قبل انعقاد الدورة الموضوعية، إيمانا بها بأن ذلك سيقلل من اكتظاظ جدول أعمال الجزء العام.

٨٩ - ودفعت مجموعة أخرى من الوفود بضرورة الحفاظ على الدورة الموضوعية بشكلها الحالي. وأشار بعض الوفود إلى إمكانية الزيادة في مدة الدورة الموضوعية لتصبح خمسة أسابيع من أجل كفالة توازن أفضل بين مختلف الموضوعات.

٩٠ - واقتُرح استطلاع سبل أخرى لترشيد جدول أعمال الجزء العام وتحسين مناقشاته، مثلا عن طريق تجميع استعراض بعض التقارير.

ثانيا - الاستنتاجات والتوصيات

٩١ - تنبثق الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة أدناه عن المشاورات غير الرسمية للجمعية العامة بشأن استعراض تنفيذ القرار ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا للولاية التي أناطها رئيس للجمعية العامة بالميسّر.

الاستنتاجات

ألف - نقاط عامة بشأن استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١

٩٢ - هناك توافق واسع في الآراء على أن الهدف من المشاورات غير الرسمية هو استعراض التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١، عملا بأحكام الفقرة ٢٤ من القرار. وبالتالي، فقد ركزت المشاورات على المسائل المذكورة في القرار.

٩٣ - وثمة شعور بأن اعتماد قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ يمثل خطوة هامة على درب تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٩٤ - ورغم أن قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ اعتمد حديثا إلى حد ما، فمن الواضح أن هناك مجالا لتحسين تنفيذه. ويمكن اعتماد تدابير تدريجية محددة في هذا الصدد في ضوء المشاورات غير الرسمية.

٩٥ - ويتعين التعمق أكثر في استكشاف بعض السبل الممكنة التي جرى تحديدها خلال المشاورات غير الرسمية، بل ويمكن جعلها موضوع عملية أخرى من المشاورات غير الرسمية في مرحلة لاحقة.

باء - منتدى التعاون الإنمائي

٩٦ - يشكل منتدى التعاون الإنمائي التعاون الإنمائي جزءا مهما من المهام التي أوكلتها الجمعية العامة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قرارها ١٦/٦١. ومن المتوقع أن يؤدي المنتدى دورا مركزيا في مناقشة القضايا المتصلة بالتعاون الإنمائي وأن يستفيد من مشاركة جميع أصحاب المصلحة على نطاق واسع.

٩٧ - وقد عُلقت آمال عظام على إنشاء المنتدى. ولا يمكن إجراء تقييم بعد لمدى تحقيق المنتدى لتلك الآمال، إذ لم يعقد سوى مرتين (في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩). ومع ذلك، فمن الممكن تحديد بعض المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها.

٩٨ - وليس ثمة بعد اتفاق واضح بشأن ما إذا كان ينبغي عقد المنتدى كل سنة بدلا من كل سنتين.

٩٩ - وينبغي أن يركز جدول أعمال المنتدى على عدد محدود من المسائل، وأن يرتبط ارتباطا وثيقا بجدول الأعمال الأوسع نطاقا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمم المتحدة بوجه عام من أجل الاستفادة بشكل أفضل من أوجه التآزر.

١٠٠ -وتتباين الآراء بشأن ضرورة تحسين نتائج المنتدى، وبشأن إنشاء آلية للمتابعة.

١٠١ -وسيكون ثمة مجال لتحسين مستوى المشاركة في المنتدى. وينبغي إيجاد السبل الكفيلة باجتذاب مسؤولين رفيعي المستوى في مجال التعاون الإنمائي، الأمر الذي سيعزز أثر عمل المنتدى ويزيد من إبراز دوره.

١٠٢ -وترى الوفود أن تعدد أصحاب المصلحة في المنتدى يشكل رصيدا مهما.

جيم – الاستعراض الوزاري السنوي

١٠٣ –يمثل الاستعراض الوزاري السنوي إنجازا كبيرا لقرار الجمعية العامة ١٦/٦١. وعلى وجه الخصوص، فقد أتاحت العروض الوطنية الطوعية الفرصة لاستعراض حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني.

١٠٤ –وتعد العروض الوطنية الطوعية وسيلة ناجعة لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. وينبغي الحفاظ على طابعها الطوعي.

١٠٥ –وهناك مجال لمواصلة تحسين نشر الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المستقاة من العروض الوطنية الطوعية. وقد أنشأت الأمم المتحدة موقعا شبكيا (http://webapps01.un.org/nvp/frontend.action) لهذا الغرض، ويتعين استكشاف مزيد من المبادرات في هذا الصدد.

١٠٦ –وعلى الرغم من أن الدول التي تقدم العروض الطوعية الوطنية عادة ما تمثِّل تمثيلا رفيعا المستوى، فمن الممكن تحسين مستوى التمثيل والمشاركة خلال العروض من حيث المستوى والنوع بوجه عام.

١٠٧ –ويمكن زيادة تحسين العمل التحضيري للاستعراض الوزاري السنوي على الصعيد الإقليمي. وينبغي أيضا أن تلتزم السلطات الوطنية المشاركة في هذه العملية بأن تكون ممثلة على مستوى مناسب خلال العروض الطوعية الوطنية. ولإشراك اللجان الإقليمية دور واضح في مواصلة تعزيز العنصر الإقليمي لعملية الاستعراض.

دال – علاقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالهيئات الأخرى

١٠٨ –ينبغي تعزيز العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها على النحو الذي أوصت به الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٤.

١٠٩ –ويعد تحسين التنسيق مع الجمعية العامة أمرا أساسيا. ويقتضي هذا التحسين تعزيز التواصل بين رئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك بين مكتب المجلس ومكتبي اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة.

١١٠ –وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقيم علاقة أوثق مع الصناديق والبرامج، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات مشتركة أكثر تواترا لمناقشة المسائل التي تحظى باهتمام مشترك.

١١١ - وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينسق أعماله بشكل أوثق مع هيئاته الفرعية.

١١٢ - وينبغي تعميق العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام بطريقة تثري قيمة عمل الهيئتين كلتيهما.

١١٣ - وبالمثل، فهناك مجال إلى حد ما لتحسين علاقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مجلس الأمن، وكذلك مع سائر الأجهزة أو الهيئات التي تتناول المسائل ذات الصلة بالتنمية.

هاء - الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١١٤ - يعد الاجتماع الرفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عنصرا رئيسيا في العلاقة بين هذه الكيانات.

١١٥ - والاجتماع الرفيع المستوى هو أيضا جزء لا يتجزأ من آلية متابعة تمويل التنمية التي أيدتها الجمعية العامة في الفقرة ١٨ من قرارها ١٩٣/٦٤.

١١٦ - وهناك مجال لتشجيع مشاركة مسؤولين رفيعي المستوى في الاجتماع، وصولاً إلى تعزيز أثر نتائجه.

١١٧ - وتعد الأعمال التحضيرية والمشاورات المبكرة مع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية أمرا هاما. ويمكن إدخال تعديلات على شكل الاجتماع وجدول أعماله ليتسنى زيادة الطابع التفاعلي للحوار.

واو - أساليب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١١٨ - ينبغي تحسين أساليب عمل المجلس من خلال مختلف المبادرات.

١١٩ - وعلى وجه الخصوص، ينبغي مواصلة تعزيز دور مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سواء على مستوى المجلس أو في ما يتصل بعلاقته مع مكتبي اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة. وينبغي أيضا تحسين تفاعله مع مكاتب المجالس التنفيذية لمختلف صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومكاتب اللجان الفنية. ومن المهم أيضا التنسيق بين المكتب وأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل مناسب.

١٢٠ - وهناك مجال لتحسين عمل الأمانة.

زاي – العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة

١٢١ – من المهم أن يمارس المجلس الاقتصادي والاجتماعي دوره التنسيقي إزاء الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الأحكام التشريعية القائمة، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

١٢٢ – وبالمثل، ينبغي أن يكون هناك تفاعل ناجع بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.

حاء – مسائل أخرى

١٢٣ – من الممكن تحسين الجزء المتعلق بالتنسيق والجزء العام من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٢٤ – وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضطلع بدور حاسم في تعزيز متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة.

١٢٥ – وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي زيادة توسيع نطاق تفاعله مع طائفة أوسع من الكيانات خارج منظومة الأمم المتحدة، مثل البرلمانات الوطنية وممثلي الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

١٢٦ – وينبغي بذل جهود إضافية لزيادة إبراز عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعميق فهمه.

١٢٧ – وهناك مجال لإجراء متابعة أكثر انتظاما للمناقشات التي تجري في المناسبة السنوية المعنية بالأعمال الخيرية.

التوصيات

١٢٨ – تستند التوصيات التالية إلى الاستنتاجات المنبثقة عن المشاورات غير الرسمية:

التوصيات التي تتطلب تكليفا من الجمعية العامة

١٢٩ – قد تود الجمعية العامة أن تنظر فيما يلي:

(أ) – دعوة الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية والتجارية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، إلى

المشاركة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومناسباته الرفيعة المستوى المذكورة في القرار ١٦/٦١؛

(ب) – الطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقيم علاقة أوثق مع الصناديق والبرامج، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات مشتركة أكثر تواترا وأغنى مضمونا لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

(ج) – تشجيع منتدى التعاون الإنمائي على الاستمرار في إشراك جميع أصحاب المصلحة في عمله، بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة، والمنظمات المالية والتجارية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والبرلمانيون، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وممثلو القطاع الخاص، والحكومات المحلية؛

(د) – الطلب إلى المجلس أن يعزز دوره التنسيقي إزاء الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الأحكام التشريعية القائمة، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة؛

(هـ) – الطلب إلى اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أن تساهم في العملية التحضيرية للاستعراض الوزاري السنوي؛

(و) – الطلب من جديد إلى المجلس أن يحث اللجان الفنية وغيرها من الهيئات الفرعية ذات الصلة، كل في إطار ولايته، على المساهمة في الاستعراض الوزاري السنوي، ودعوة الأمين العام إلى عرض هذه المساهمات في تقريره عن دور المجلس في المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تنظمها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة؛

(ز) – الطلب إلى المجلس أن يواصل تعميم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع أعماله وأنشطته، وأن يقدم تقارير وتقييمات منتظمة عن أنشطته وأنشطة الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى باعتبارها إسهامات تثري الاستعراضات السنوية المستمرة للجمعية العامة بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[أ]؛

(أ) قد تود الجمعية العامة أن تنظر في متابعة المناسبة الخاصة المقرر تنظيمها في دورتها السابعة والستين في عام ٢٠١٣، بشأن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وموضوع الاستعراض الوزاري السنوي المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٤ تحت شعار ''التصدي للتحديات المستمرة والناشئة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ ومن أجل الحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل''.

(ح) – الطلب إلى المجلس ولجنة بناء السلام، بناءً على الخبرة المكتسبة حتى الآن، تنظيم مزيد من الاجتماعات المشتركة لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

(ط) – اتخاذ قرار باستعراض تنفيذ قرارها ١٦/٦١ في عام ٢٠١٣، خلال الجزء الأخير من دورتها السابعة والستين.

١٣٠ –ويُرى أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لإجراء تقييم أكثر موضوعية لبعض جوانب تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١، من قبيل زيادة تواتر اجتماعات منتدى التعاون الإنمائي من عدمها، وسبل تحسين تركيز ومتابعة تلك الاجتماعات.

١٣١ –وبالإضافة إلى ذلك، فإن إجراء استعراض جديد سيمكّن من متابعة أي توصيات قد تقرر الجمعية العامة تقديمها نتيجة للمشاورات غير الرسمية الحالية.

التوصيات التي يمكن أن ينفذها مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٣٢ –استنادا إلى المشاورات غير الرسمية، يمكن عرض النقاط التالية على مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) منتدى التعاون الإنمائي

'١' ينبغي أن يركز جدول أعمال المنتدى على بند واحد أو بندين؛

'٢' ينبغي إعطاء الأولوية للبنود ذات الأثر الحاسم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) الاستعراض الوزاري السنوي: ينبغي تعزيز العروض الوطنية الطوعية من خلال زيادة الطابع التفاعلي للمناقشات؛

(ج) العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى:

'١' ينبغي أن يبقى مكتب المجلس على اتصال منتظم مع مكتبي اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة؛

'٢' ينبغي أن تعقد الاجتماعات الموضوعية المشتركة بين مكتب المجلس ومكاتب المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية على أساس منتظم؛

(د) الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

'١' ينبغي أن يبت مكتب المجلس، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية، في موعد الاجتماع وجدول أعماله بحلول نهاية السنة السابقة. وينبغي أن يركز الاجتماع على بند أو بندين هامين؛

'٢' ينبغي تحسين شكل الاجتماع بحيث يساعد في إجراء نقاش أكثر تفاعلا، مثلا من خلال ضمان الإدلاء بالبيانات الرسمية خلال الجلسة الافتتاحية وليس خلال المناقشات الموضوعية؛

'٣' ينبغي أن توزع مسبقا الوثائق المتعلقة بالاجتماع وبيانات أعضاء الأفرقة والمشاركين الآخرين؛

'٤' ينبغي أن تستخدم تقنية التداول بالفيديو في حالات استثنائية لضمان مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

'٥' ينبغي أن ينقل رئيس المجلس موجز الاجتماع واستنتاجاته الرئيسية إلى الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المالية والتجارية المعنية؛

'٦' ينبغي أن يطلب رئيس المجلس المشاركة بانتظام في اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأن يسعى إلى تحقيق ذلك من أجل عرض نتائج الاجتماع وتعزيز أثره؛

(هـ) أساليب عمل المجلس:

'١' ينبغي تنظيم اجتماع لإطلاع أعضاء المكتب الجديد للمجلس على أساليب عمل المجلس والقرارات الرئيسية التي يتعين اتخاذها خلال السنة؛

'٢' ينبغي للمكتب المنتهية ولايته والمكتب الجديد للمجلس أن يجتمعا في كانون الثاني/يناير من كل عام لتبادل الخبرات وتقاسمها؛

(و) علاقة المجلس بالوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة:

'١' ينبغي أن يواصل رئيس المجلس عقد الاجتماعات الإعلامية الدورية المخصصة للدول الأعضاء بالتعاون مع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٩؛

'٢' ينبغي أن يحسن مكتب المجلس التنسيق الفني مع الهيئات ذات الصلة في الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛

(ز) مسائل أخرى:

'١' ينبغي لمكتب المجلس أن يقترح على المجلس القيام، أثناء الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢، بمناقشة مجموعة من التدابير الرامية إلى زيادة إبراز أنشطة المجلس وتعزيز علاقته مع الأطراف الفاعلة خارج منظومة الأمم المتحدة، من قبيل البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية؛

'٢' بالمثل، يمكن للمكتب أن يقترح على المجلس توصيات لإجراء متابعة أكثر انتظاما للمناقشة التي ستجري في المناسبة السنوية المعنية بالأعمال الخيرية؛

'٣' ينبغي أن ينظم مكتب المجلس حوارا بشأن التعاون الإقليمي مع اللجان الاقتصادية الإقليمية خلال الجزء المتعلق بالتنسيق، بدءا من الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢.

التوصيات التي يمكن أن تنفذها أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ينبغي أن تقوم أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما يلي:

(أ) إعداد مقترحات بشأن سبل تحسين أساليب عمل المجلس، وذلك لغرض مناقشتها خلال الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢؛

(ب) موافاة المكتب بمقترحات بشأن الترتيبات اللازمة لتقديم معلومات مسبقة عن وثائق المجلس ذات الصلة؛

(ج) بذل جهود إضافية لزيادة إبراز عمل المجلس وتعميق فهمه.